James Martin Center for Nonproliferation Studies
Middlebury Institute of International Studies at Monterey

The Middle East Next Generation of Arms Control Specialists Network
Fostering Today, Tomorrow's Middle East Arms Control Leaders

تقرير اللجنة التحضيرية الأول
الثلاثاء ٢٦ أبريل ٢٠١٦

التحضير للمؤتمر الاستعراضي الثامن: وضع المشهد

يوفر المؤتمر الاستعراضي الثامن في اتفاقية ١٩٧٢ لحظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة الفرصة للدول الأطراف لإجراء مراجعة كاملة لأهداف وبنود الإتفاقية، مع الأخذ بعين الإعتبار التطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة. حيث سيقام المؤتمرالاستعراضي ذو الثلاثة أسابيع في جنيفا خلال الفترة من تاريخ ٧ إلى ٢٥ نوفمبر ٢٠١٦.

مؤتمرات الاستعراض لا تحدث بذاتها بل تحتاج لتحضير. منذ عام ١٩٩٦، كل مؤتمر استعراضي يسبقه اجتماع لجنة تحضيرية لمدة يومين أو ثلاثة أيام. في هذه اللجان تمت مناقشة المسائل الإجرائية فقط. الترتيبات هذه المرة ستكون مختلفة، حيث من المقرر عقد اجتماعين للجنة التحضيرية: الأول سيكون لمدة تصل إلى يومين تاريخ من ٢٦ إلى ٢٧ نيسان والثاني من ٨ إلى ١٢ أغسطس. أثناء اجتماع دول الأطراف لمعاهدة حظر الأسلحة البيولوجية عام ٢٠١٥، أشار عدد من الوفود عن رغبتهم في أن تعقد اللجنة التحضيرية بطريقة معينة تناقش فيها المسائل الموضوعية من أجل استعداد أفضل للمؤتمر. وفي وصف لهذه الترتيبات، تجنب تقرير اجتماع الدول الأطراف مصطلحات مثل "إجرائية" أو "موضوعية". تم الإتفاق على أنه في اجتماع أبريل سينظر في بنود جدول الأعمال التي تخص التبادل العام للآراء والجوانب التنظيمية للمؤتمر الاستعراضي ، وفي اجتماع أوغسطس ستتاح الفرصة لدول الأطراف للنظر بشكل شامل لجميع بنود الإتفاقية.

منظمة المؤتمر الاستعراضي الثامن لاتفاقية الأسلحة البيولوجية
تم تعيين السفير المجَري جورجي مولنار ليكون الرئيس المكلف للمؤتمر وكذلك تم الإتفاق على الميزانية: تم التأكيد عليهما خلال اجتماع الدول الأطراف في ٢٠١٥. وتشمل القرارات الرئيسية التي يجب اتخاذها في اللجنة التحضيرية جدول الأعمال والنظام الداخلي للمؤتمر الاستعراضي. وستوصي اللجنة التحضيرية أيضا بتعيين مناصب رسمية مختلفة خلال المؤتمر الاستعراضي, مثل نائب رئيس المؤتمر، ورؤساء ونواب رؤساء الهيئات الفرعية مثل لجنة الجامعة (CoW)، لجنة الصياغة ، ولجنة وثائق التفويض. بإمكان اللجنة التحضيرية أيضا أن تطلب من وحدة دعم تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية (BWC ISU) إعداد وثائق المعلومات الأساسية لمساعدة عمل الوفود.
كما هو الحال مع ترتيبات معاهدة دولية أخرى، أحرزت معاهدة اتفاق حظر الأسلحة البيولوجية في السنوات الأخيرة انفتاحا في الجلسات. على سبيل المثال، استعراض المواد مادة مادة من قبل اللجنة الجامعة في المؤتمر الاستعراضي السابع كان معلنا تماما بينما في الخمس سنوات السابقة لها كان خاصا. لم تكن المراجعتان المعروفتان باسم "القراءة الأولى" و "القراءة الثانية" مثيرتان للجدل بتاتا. استخدمتا من قبل الوفود لتوضيح ماهي القضايا الأكثر أهمية بالنسبة لهم والكثير منهم أرادها للسجل. أجريت مناقشات حول ما سيكون في التقرير النهائي للمؤتمر الاستعراضي من خلال مشاورات غير رسمية وراء الأبواب المغلقة.
كان عقد الجلسات العامة غير الرسمية بشأن القضايا الشاملة خلال الجزء الأول من المؤتمر الاستعراضي والنظر في القضايا المتوقعة في الأسبوع الأخير ابتكار لعام ٢٠٠٦ وتمت توسعته في عام ٢٠١١. كل هذه الجلسات عقدت في اجتماعات عامة في عام ٢٠١١.

القضايا المتعلقة للمؤتمر الاستعراضي الثامن لإتفاقية الأسلحة البيولوجية
في حين أن غالبية أعمال الاجتماع في أبريل ستكون على الترتيبات العملية للمؤتمر الاستعراضي، ستناقش مثل هذه الترتيبات في سياق القضايا المحتمل أن تثار في المؤتمر الاستعراضي نفسه والاجتماع التحضيري في أغسطس. عملية اتخاذ القرار بشأن برنامج العمل (أي، كيف يتم تخصيص وقت خلال المؤتمر) سوف تعكس الأهمية النسبية لقضايا معينة معتبرة.
ينظر لوحدة دعم التنفيذ والتي أسست عام ٢٠٠٦ على أنه تطور ايجابي على نطاق واسع. وعند النظر في استمرار ولايته بعد عام ٢٠١٦، قد ينظر المؤتمر الاستعراضي أيضا إلى مدة الولاية ومستوى التوظيف.

تم اعتبار العمليات بين الدورات بأنها ناجحة، مع بعض المؤشرات أن الثاني بعد عام ٢٠٠٦، قد وجد الأكثر إنتاجا. فيما اعتبر الكثير أن الثالث بعد عام ٢٠١١ وصل إلى الحدود المسموحة به في شكل الاجتماعات. وقد أشار التقرير (BWPP) النهائي لإجتماع الدول الأطراف لعام ٢٠١٥ إلى أنه تنجم الآن عن الترتيبات الحالية تقارير ضعيفة من الناحية الموضوعية والتي تأخذ نسبة كبيرة من الوقت للتوصل إلى اتفاق، ومع ذلك القليل من الوفود بإمكانهم إيجاد استخدام بناء وهو الوضع الذي يحتاج إلى إعادة نظر.

التقدم السريع في مجال علوم الحياة يعني أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية تعمل ضمن التغيرات السريعة في مجالات العلوم والتكنولوجيا. هذه التطورات تعطي فرصا إيجابية جديدة للأغراض السلمية مثل العلاجات الطبية المبتكرة، ولكنها أيضا تؤدي إلى استغلال الفرص لأغراض عدائية مما يؤدي إلى تغير في طبيعة المخاطر والتهديدات التي ستحتاج لمواجهة من قبل اتفاقية الأسلحة البيولوجية. الفهم الصحيح لهذه التغيرات يعتبر مهم لضمان أن تكون الجهود المبذولة للسيطرة على الأسلحة البيولوجية فعالة وذات صلة.

تتناول المادة العاشرة من الإتفاقية قضية الإستخدامات السلمية لعلوم الحياة، والتي تجسد أن صفقة التخلي عن الأسلحة البيولوجية ومراقبة الإستخدامات العدائية شيء لابد من تنفيذه بطريقة ما تيسر عملية استخدام العلوم الحيوية لأغراض سلمية. هناك تباين واسع في الرأي بين الدول الأطراف حول أهمية المادة العاشرة وما إذا كان مطلوبا تنفيذه بأي شكل من الأشكال.

القضايا المتعلقة بكيفية الإستجابة لإستخدام الأسلحة البيولوجية تشمل المادة السابعة لمعاهدة الأسلحة البيولوجية والتي تتعامل مع توفير المساعدة من قبل الدول الأطراف إذا ما تعرضت دولة ما من دول الأطراف للخطر بسبب خرق للإتفاقية. على الغالب لاتوجد حكومة لديها موارد تحت تصرفها للرد على هجوم بيولوجي شديد، ولذلك مبدأ تقديم المساعدات للدول ينطبق على جميع البلدان. هذا يعني أن الاستخدام المزعوم قد يدعو للتحقيق في الأمر وهذا الموضوع أثار جدلا في الإجتماعات السابقة.

نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية لإجراءات بناء الثقة يوفر عائدات تقدمها الدول الأطراف لبعض الأنشطة ومرفقاتها. بينما أرقام عائدات تدابير بناء الثقة شهدت ارتفاعا، حيث لوحظ أن المشاركة في إجراءات بناء الثقة يمكن تطويرها زيادة وربما إعادة تعريف نطاقها.

الإمتثال \ التحقق ربما يعد من أكثر القضايا المثيرة للجدل في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. بعض الدول الأطراف تعلن مرارا عن دعمها للتفاوض والتنفيذ لتدابير جديدة ملزمة قانونيا بينما دول أطراف أخرى ترفض مثل هذه التدابير. ضرورة الإلتزام باتفاقية الأسلحة البيولوجية على المستوى الوطني مؤكد عليه بانتظام. بعض الدول الأطراف اقترحت بعض الترتيبات مثل تقييم الإمتثال واستعراض الأقران لبناء ثقة أكبر من خلال الشفافية في تنفيذ وطني فعال. بينما دول أطراف آخرين تقول أن هذه تلهي عن إنشاء ترتيبات التحقق الرسمية.

ارتفعت مجموعة الأعضاء لإتفاقية الأسلحة البيولوجية من ١٦٥ في مؤتمر ٢٠١١ إلى ١٧٤ (في أبريل ١) مع جزر مارشال، والكاميرون، وناورو، وغيانا، وملاوي، وميانمار، وموريتانيا، وأندورا وكوت ديفوار سواء بالإنضمام أو التصديق. بما أن عدد عضوية اتفاقية الأسلحة البيولوجية أقل مقارنة بالمعاهدة النووية والكيميائية تبقى عالميتها قضية.

هذا هو التقرير الأول من اجتماع أبريل للجنة التحضيرية للمؤتمر الثامن الاستعراضي. وقد تم إنتاج هذه التقارير لجميع اجتماعات اتفاقية الأسلحة البيولوجية الرسمية منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي السادس في عام ٢٠٠٦ من قبل مشروع منع الأسلحة البيولوجية (*BWPP*)، وهي متوفرة عبر <*http://www.bwpp.org*> و < *http://www.cbw-events.org.uk/PC16-01.pdf*> و <*http://www.cbw- events.org.uk/bwc-rep.html*>. تم اعداد التقارير من قبل ريتشارد غوثري. ويمكن الاتصال به خلال اللجنة التحضيرية على ٢٦ ٠١ ٥٠٧ ٤١+ أو<*richard@cbw-events.org.uk*>.

تمت الترجمة بواسطة حسين آل هويدي (Hussain Alhowaidi) عضو مع شبكة (MENACS) Middle East Next Generation of Arms Control Specialists Network المتخصصة بشؤون مراقبة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط <http://www.menacs.org>